نقابيون ومثقفون لـ« الميثاق »:

الجرعة مرفوضة.. والشعب سيثور لإسقاط حكومة التجويع

حذر عدد من المثقفين وقيادات منظمات المجتمع المدني من خطورة إقدام الحكومة على تنفيذ جرعة سعرية قاتلة من خلال رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وإن حدث ذلك فستكون بمثابة القشة التي تقسم ظهر البعير، وستعم المجتمع فوضى عارمة ومجاعة شاملة وتفكيك لآخر بنى ومؤسسات الدولة التي بُنيت حجراً حجراً طوال الثلاثة العقود الماضية.

وقالوا في أحاديث لـ«الميثاق»: إن الحكومة التي لم تقدم أي فضيلة منذ تشكيلها يجب عليها أن ترحل قبل أن تقدم على خطوة من هذا النوع ، بعد أن فشلت أمنياً واقتصادياً وسياسياً..

ودعوا الأحزاب والتنظيمات السياسية والمثقفون والكتاب والصحفيون وكل الشرفاء إلى رفض أي جرعة قادمة، وعدم السماح بذلك.. مشددين على ضرورة رحيل هذه الحكومة ومحاسبتها خصوصاً وقد سبق لها أن رفعت الأسعار بعد توليها زمام الأمور في البلاد ..

استطلاع/عبد الكريم المدي

يجب على الحكومة الحد جرائمها

صالح عمير

وتحدث الأستاذ/ صالح سالم عمير- عضو قيادة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين (حضرموت) قائلاً: لقد صارت أوضاع الناس صعبة للغاية ولم يعودوا قادرين على تحمل هذه الأوضاع المعيشية فما بالنا بجرعة سعرية قادمة.. إن أي خطوة من هذا النوع تقدم عليها الحكومة ستكون بمثابة رصاصة الرحمة على المجتمع من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ..

الحكومة معنية بتوفير فرص العمل وجذب الاستثمار وتنشيط السياحة وتوفير الأمن ورغيف الخبز والدواء والتعليم والعيش الكريم.. أعتقد أن أي حكومة في العالم تحترم نفسها وشعبها.. لا تقدم على أي خطوة كهذه وهي تدرك أنها تدميرية للمجتمع ولقواه وشرائحه وأمنه.. حكومات العالم تتسابق في تقديم برامج من أجل رفاهية مواطنيها وتوفير العيش الكريم لهم، وللأسف حكومتنا تتسابق من أجل إذلال الشعب وتجويعه وتدمير مقوماته وإنهاكه بالصراعات والجرع السعرية والجهل والمرض ..

واضاف: على الحكومة أن تراجع نفسها قبل اتخاذ قرار كارثي كهذا، علماً أن هناك حلولاً وبدائل أخرى يمكن اتخاذها لمعالجة أي عجز في الموازنة.. ومن ذلك محاربة الفساد والحد من سفريات الوزراء والمسؤولين وتحسين النظام الضريبي وتطمين العالم وخاصة الدول المانحة والداعمة لليمن بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد وفي استيعاب المنح والمساعدات الخارجية التي يمكن أن تتدفق على البلد في حال وجد الأشقاء والأصدقاء حكومة صادقة ومخلصة وشريفة..

وأكد الأديب صالح عمير أنهم يرفضون أي جرعة سعرية ويرفضون أي قرارت جديدة فاشلة وغير مدروسة، من شأنها ان تزيد من معاناة المواطنين والتضييق عليهم..

تتحمل الحكومة تداعيات كذبها على المواطن

قال الناشط/ نشوان النهاري: ليس من المعقول ولا المقبول ان تذهب الحكومة إلى زيادة في الاسعار أو رفع الدعم عن المشتقات النفطيه لأنه سيترتب عليها قلب مجريات الامور في البلاد والعباد لعدة أسباب والتي من أهمها أن مخلفات ازمة عام 2011م أو ما يسمى بثورة الشباب التي تحمل كاهل مخلفاتها المواطن البسيط ستتضاعف وبشكل كبير.

اعتقد أنه من المناسب ان تتحمل الحكومة تداعيات كذبهم الفاضح على المواطن في تحسين مستواه المعيشي في غضون سنوات، كما أن عليهم دفع ثمن كذبهم وترك اسطوانتهم المشروخة والشماعة التي يلقون عليها فشلهم والمتمثلة بـ «النظام السابق».. وقال النهاري: أعتقد أنه في حالة الاقدام على أية زيادة سعرية أو رفع الدعم عن المشتقات النفطيه سيكون هناك اتجاه آخر سيقوم بالاطاحة بمن أوهموا الشباب بأنهم ملائكة ومخلصون للشعب، ودعاة إصلاح.. سيما وقد بانت حقيقتهم وفضحت توجهاتهم السياسية القذرة.

أتمنى أن يعمل الجميع لمصلحة الوطن خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ بلادنا وشعبنا..

نشوان النهاري

نرفض أي جرعة وعلى الحكومة ايقافها

جمال السنباني

قال الأستاذ جمال صالح السنباني - نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية :نرفض أي خطوة تتخذها الحكومة لتنفيذ جرعة سعرية تقضي على رمق في حياة المجتمع المنهك والمتعب..

نحن في اتحاد عمال اليمن لن نقبل أي زيادة سعرية من خلال رفع الدعم عن المشتقات النفطية، لأنها ستنعكس مباشرة على المواطن اليمني الفقير، الذي عانى خلال السنوات الثلاث الأخيرة الأمرّين وتحولت حياة الغالبية من أبناء الشعب إلى عاطلين عن العمل ومتسولين ومهاجرين ومرضى ومحتاجين..

وقال: لا توجد أي حكومة في العالم لا تحس بمعاناة شعبها أو تدني المستوى المعيشي الذي وصل إليه مواطنوها وشبابها.. ألا يفترض على هذه الحكومة أن تقوم بخطوات عملية لمساعدة الفقراء وتحسين الخدمات الصحية ورفع سقف الاجور واستيعاب الايدي العاملة وتنشيط السياحة والاستثمارات وايجاد فرص عمل حقيقة للخريجين والعمال والفنيين.. وكذا تخفيض الأسعار والبحث عن بدائل لردم الفجوة في موازنة الدولة خصوصاً والشعب اليمني يواجه مجاعة حقيقية..

مشيراً إلى أن الحكومة غير جادة في عملها ولا تحرص على مصالح وحياة اليمنيين وإلا لكانت حاربت العبث بالمال والفساد والمحسوبية ونهب المال العام وأوقفت تجنيد وتوظيف عشرات الآلاف بمعايير حزبية..

يجب محاربة الفساد والتلاعب بالمناقصات

وتحدّث النقابي محمد فارع الغرق- رئيس النقابة العامة للبساطين والباعة الجوالين قائلاً: يقول المثل الشائع :" إذا لم تستح فاصنع ما شئت" وهذه الحكومة يبدو انها لا تستحي أبدا وتمارس كل شيء بدون أي وازع ديني أو مسؤولية أخلاقية وقانونية ووطنية أو مرجعية ترجع إليها وتقوّم عملها وتحاسبها..

للأسف الشديد، نجد الحكومة تمعن في تجويع الشعب واذاقته ويلات وصنوف العذاب والذُل والفاقة والحرمان.. اليوم مئات الآلاف من الشباب توجهوا للشارع أو الحدود الشمالية والشرقية بعد أن خسروا اعمالهم ووظائفهم بحثاً عن فرص عمل يعولون من خلالها أسرهم بسبب سياسة الحكومة وعدم مقدرتها على تأمين الحد الادنى من الأعمال والأمن والوظائف..

أنا كرئيس نقابة عامة للبساطين أشاهد العجب العجاب وأعيش مع الناس الذين يجولون الشوارع بحثاً عن لقمة عيش، بعد ان فقدوا أعمالهم في مئات وآلاف الجهات والشركات.. ومع هذا لم تقم الحكومة بأي خطوة لإصلاح هذه الاختلالات أو ايجاد معالجات لأوضاع عشرات الآلاف من الأسر التي تحولت خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى فقيرة وتعيش بدون عمل وبدون مصدر دخل وبدون أبسط مقومات الحياة...وأضاف: نحن ضد الجرعة وضد رفع الدعم عن المشتقات النفطية وضد سياسة تجويع اليمنيين.. ونحذر الحكومة من الإقدام على خطوة كهذه لأنها ستدفع الشعب للخروج بثورة حقيقية ضدها..

وننصح الحكومة أن تستعيض عن التسوّل وأي جرعة بمحاربة الفساد والمحسوبية والمناقصات التي تذهب لصالح نافذين.. وبصورة مخالفة للقانون..

لن نقبل بقتل الشعب

باسم الرعدي

قال النقابي والحقوقي/ باسم الرعدي- رئيس منظمة الشباب المستقل: يبدو أن الحكومة تريد أن تكون خاتمتها مأساوية للبلد ولنفسها ولتاريخها.. فالأوضاع الاقتصادية والأمنية الصعبة التي تعيشها اليمن بحاجة لمعالجة سريعة جداً وليس لجرع سعرية..

فالتدهور المستمر في الخدمات والتنمية والاستثمارات والحياة يبدو أنه ضمن سياسة مدروسة من قبل الحكومة لتنفيذ جرعة سعرية ورفع الدعم عن المشتقات النفطية، بعد أن رفعت جزءاً كبيراً من الدعم قبل أقل من سنتين، هذه الحكومة، ستلحق الأذى بأكثر من 95% من المواطنين، وربما لن ينجو منها أحد حتى الحكومة نفسها لأن إنهيار الأوضاع سيكون شاملاً لكل شيء تقريباً في البلاد لذا على جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحقوقيين والمثقفين والإعلام أن يقفوا في وجه أي إجراءات حكومية تهدف لقتل الشعب اليمني..

وقال الرعدي: ننصح هذه الحكومة أن تقدم استقالتها إذا كانت بالفعل قد عجزت عن تقديم أي شيء ينفع الشعب، وفشلت عن تحمل مسئولياتها بالشكل الذي ينبغي.. الناس غير قادرين على تحمل المزيد من التجويع والمعاناة والتركيع والإذلال.. نحن ليس لنا أي خصومة مع هذه الحكومة ولا متخذين مواقف منها، لكن كلمة حق نقولها.. لقد أثبتت الحكومة أنها فاشلة في معظم سياساتها وقراراتها التي اتخذتها منذ تشكيلها وحتى اليوم.

وزارة التعليم العالي تدحض أكاذيب موقع «إخواني»

استنكرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي امتناع موقع «الخبر» الالكتروني عن نشر ردّ بعثت به عملاً بالقانون الذي يكفل حق الرد وذلك توضيحاً لما نشره الموقع من خبر مفبرك وعار عن الصحة تحت عنوان «مسئول حكومي في التعليم العالي يستأجر مكتباً خاصاً به بـ38800) دولار.

وقال المكتب الصحفي بمكتب وزير التعليم العالي: ان هذا الخبر استهدف الإساءة لمجافاته للحقيقة وتجرده من القيم الاخلاقية والمهنية باعتباره محض افتراء.

وأكد ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفرت خلال العام 2013م مبلغاً مالياً يتجاوز 11000 احد عشر الف دولار شهرياً مقابل المبلغ الذي كان يتم دفعه للمبنى المستأجر في شارع هائل، وفيما يتعلق بالمكتب الذي قامت الوزارة باستئجاره في جولة المصباحي (حدة) فقد كان ضرورة نظراً لعدم كفاية المبنى الجديد الذي تم الانتقال اليه لمختلف قطاعات الوزارة وادارتها خصوصاً وانه تم استحداث قطاعين جديدين هما قطاعا البحث العلمي والتخطيط والسياسات حيث تم نقل مكاتب مجموعة من قيادات الوزارة وعدد من الادارات النوعية التي ليس لها علاقة بخدمة الجمهور الى هذا المبنى، علماً بأن ايجاره لا يتجاوز 2500 دولار شهرياً وليس لدى الوزارة سوى مبنيين فقط.. وأضاف: ان هناك عدداً من المباني لمشاريع ممولة من جهات أجنبية أو محلية مستقلة مالياً وإدارياً.

وفيما يتعلق بالسقطة الاخرى والفبركة المفضوحة التي وردت في الخبر المتعلقة باتهام قيادي في الوزارة باستلام مبلغ 20 الف دولار امريكي من احدى الجامعات مقابل حصولها على ترخيص للتعليم عن بُعد، فإن هذه الجامعة غير مرخص لها مطلقاً لبرنامج للتعليم عن بُعد ،وهذا اتهام باطل وعار عن الصحة وسقوط قيمي ومهني لمن افتراه ومن قبل التعاطي معه.

وقال المكتب الصحفي للوزير هشام شرف: إن الوزارة وهي تواجه باستمرار مثل هذه الشائعات المفبركة والاخبار المزيفة التي ينسجها خيال اللصوص والمتضررين من الاجراءات التصحيحية التي نفذها الوزير هشام شرف داخل الوزارة وخارجها، لتؤكد ان مسيرة التصحيح والتطوير ماضية الى الامام ولن يستطيع أياً كان النيل منها او زعزعة عزيمتها.

وأهابت الوزارة بكافة وسائل الإعلام الالتزام بالمهنية وتحري الدقة والمصداقية في نقل أي معلومة والعمل على اشاعة الاجواء الإيجابية بما يحقق المصلحة العليا للشعب اليمني.. وأكد المصدر ان الوزارة تحتفظ بحقها في مقاضاة الموقع..